العلاقات اليمنية الصينية 50 عاماً من التطور والنماء

زيارة رئيس الجمهورية إلى بكين محطة مهمة لتعزيز وتنمية العلاقات بين البلدين الصديقين

سيتم خلال هذه الزيارة مناقشة وتوقيع وبحث نحو (19) مشروعاً واتفاقية وبرنامجاً للتعاون الثنائي مع الصين

استمرارية التواصل بين البلدين على مستوى رفيع هو ما يؤدي إلى تعزيز وتطوير علاقات الصداقة والتفاهم والتنسيق القائم بين اليمن والصين

اعداد/بشير الحزمي

تكتسب الزيارة المرتقبة لفخامة الأخ/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية على رأس وفد رسمي رفيع المستوى إلى جمهورية الصين الشعبية في السادس من أبريل الجاري أهمية خاصة كونها تأتي في وقت وصلت فيه العلاقات اليمنية - الصينية إلى مستوى متطور.فالعلاقات اليمنية - الصينية هي علاقات تاريخية قديمة تعود جذورها إلى ما قبل خمسين عاماً.. وقد شهدت هذه العلاقات خلال المرحلة الماضية تطوراً كبيراً ونمواً متسارعاً حيث انعكس أثرها في تكرار الزيارات المتبادلة بين مسئولي البلدين وفي حجم التعاون القائم بين البلدين في مختلف المجالات والذي باتت ثماره ملموسة في حياة الشعبين الصديقين.

ومما لاشك فيه أنّ هذه الزيارة ستؤتي ثمارها في تعزيز علاقات التعاون بين البلدين بما يجسد من عمق ومتانة العلاقات التاريخية بين الشعبين الصديقين.وفيما يلي عرضاً موجزاً لأهم مستجدات هذه العلاقة طوال المرحلة الماضية في مختلف المجالات.

الزيارة المرتقبة لفخامة الأخ/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية إلى جمهورية الصين الشعبية إذا ما نظرنا إليها من خلال برنامجها المكثف الحافل بالعديد من الموضوعات والقضايا المهمة والتي يأتي في طليعتها بحث جوانب العلاقات الثنائية بين بلادنا وجمهورية الصين الشعبية في مجالات التعاون المشترك وتعزيز التعاون القائم بين البلدين الصديقين في شتى المجالات وفي مقدمتها الجوانب الاقتصادية والتجارية وجذب الشركات الاستثمارية الصينية إلى اليمن خلال المرحلة المقبلة للاستثمار فيها وخصوصاً في ميناء عدن والمنطقة الصناعية في عدن والذي يتوقع أن يتم فيهما كثير من النشاط مع الجانب الصيني.

هذه الزيارة ستكون وبلا شك محطة مهمة لتعزيز وتنمية العلاقات القائمة بين البلدين في المجالات المختلفة والدفع بها إلى مستويات متقدمة من شأنها أن تفتح آفاق واسعة وجديدة في مسيرة العلاقات بين البلدين والشعبين الصديقين خصوصاً وأنّ المباحثات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية المرتقبة ستحوز على مساحة كبيرة من المباحثات اليمنية - الصينية خلال هذه الزيارة.

فإلى جانب قضايا واتفاقيات التعاون المشترك هناك قضايا الاستثمار وفرصة أمام الشركات الصينية في اليمن وبحث موضوع تمويل عدد من المشاريع الإستراتيجية التي تعول عليها الحكومة اليمنية أملاً لإيجاد المزيد من فرص العمل للشباب اليمني والدفع بعجلة التنمية إلى الأمام.

وبحسب ما ذكرته بعض المعلومات الصحفية، فإنّه وخلال هذه الزيارة سيتم مناقشة وتوقيع وبحث نحو ١٩ مشروعاً واتفاقية وبرنامجاً للتعاون الثنائي مع الصين، وتتضمن مشاريع الاتفاقيات والبرامج التنفيذية التي ستعرض خلال زيارة فخامة الأخ الرئيس إلى بكين اتفاقية الازدواج الضريبي بين اليمن والصين وبرنامج تنفيذي للتعاون التربوي والتعليمي للأعوام ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨م واتفاقية للتعاون الإعلامي وبروتوكول تنفيذي في مجال تشجيع وحماية الاستثمار للأعوام ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨م واتفاقية في المجال الأمني واتفاقية ثقافية، ومن المشاريع الجاهزة التي سيتم التوقيع عليها مشروع توسعة مصنع إسمنت باجل بكلفة (١١٦) مليون دولار ومشروع خطوط النقل الكهربائية ١٣٢ ك بالحسوة بكلفة (٣٥) مليون دولار ومحطة مأرب الغازية الثانية بطاقة ٤٠٠ ميجاوات بكلفة (٢٠٠) مليون دولار.. وهناك مشروعات أخرى ينتظر أن يقدم الجانب الصيني عرضه التمويلي بشأنها وهي محطة بلحاف الغازية في شبوة ومحطة معبر الغازية في ذمار ومشروع إنشاء وتجهيز مدينة الصالح الطبية بأمانة العاصمة ومشروع إنشاء أرصفة جديدة بميناء الحديدة ومشروع إنشاء ميناء الضبة وميناء إستراتيجي متعدد الأغراض في المخا، ومشروع الخزانات الإستراتيجية برأس عيسى ومشروع الخزانات الإستراتيجية للمشتقات النفطية بعدد من المناطق وإنشاء مشروع أنبوب لنقل الغاز من صافر إلى معبر وعدن، الصناعات الاستخراجية والثروات المعدنية وإنشاء سكة حديد شرقي صنعاء لاستخراج الثروات المعدنية، كما سيتم خلال الزيارة التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي والتكنولوجي وتتضمن تقديم الصين منحة مالية لبلادنا قيمتها (٤٠) مليون يوان بما يعادل (٥) ملايين دولار وقرض من دون فوائد بمبلغ (٤٠ مليون يوان) بما يعادل (٥) ملايين دولار وقرض ميسر بفوائد ٢٪ بمبلغ (٢٠٠) مليون يوان بما يعادل (٢٥) مليون دولار.

علاقات تاريخية متميزة

تعتبر العلاقات اليمنية - الصينية علاقات تاريخية قديمة متميزة تعود جذورها إلى ما قبل خمسين عاماً، ولعل ما يميز هذه العلاقات بين البلدين والشعبين الشقيقين أنّها علاقات ديناميكية تتحرك بصورة سريعة للانتقال إلى مرحلة متقدمة من النمو والتطور، وذلك بفضل الجهود المشتركة والتوجيهات المستمرة لقيادتي البلدين الصديقين نحو توسيع وتطوير علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين، وذلك من خلال توسيع دائرة الشراكة والتعاون القائم بين البلدين في مختلف المجالات وتوسيع دائرة تبادل الزيارات المهمة بين البلدين وعلى أعلى مستوياتها.. وما هذه الزيارة المقررة التي سيقوم بها فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح إلى جمهورية الصين الشعبية إلا لتعطي دفعة قوية لمسار تطور ونمو علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين الصديقين.

علاقات على الصعيد السياسي والاقتصادي

تتصف علاقات الصداقة والتعاون بين اليمن والصين منذ انطلاقها في عام ١٩٥٦م بأنّها تستند على قاعدة صلبة من الصداقة والاحترام المتبادل ودعم البلدين بعضهما البعض في مختلف الظروف والمراحل سواء أكان ذلك الدعم والمؤازرة في إطار الأمم المتحدة أو في المحافل الدولية الأخرى، وكما هو معروف فقد كان لليمن موقفه الداعم لسياسة الصين الواحدة وبأنّ تايوان هي جزءاً لا يتجزأ من الصين الواحد يضاف إلى ذلك التنسيق المستمر بين البلدين في المحافل الدولية إزاء العديد من القضايا مثل حقوق الإنسان وغيرها من مظاهر التطورات المهمة في علاقات البلدين حيث كانت اليمن قد وقفت إلى جانب الصين في كافة المحافل وأبدت حق احتلال جمهورية الصين الشعبية المقعد الشرعي للصين في الأمم المتحدة ومجلس الأمن بدولة دائمة، وقد تم لها ذلك في عام ١٩٧١م.

كما وقفت اليمن إلى جانب الصين ودعمتها في انضمامها لمنظمة التجارة العالمية في المؤتمر الذي عُقد في نوفمبر ٢٠٠١م في الدوحة وقد تحقق لها ذلك في عام ٢٠٠١م.

وبالمقابل فقد كانت الصين من أُول الدول التي هبت لمساعدة اليمن قبل قيام ثورة ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢م، فكان ربط المدن اليمنية بالمواصلات البرية هي الخطوة الأولى نحو نمو متكامل لعلاقات تعاون مستقبلية بين البلدين وبذلك سارعت الصين إلى فتح مفوضية دبلوماسية لها في مدينة تعز عام ١٩٥٧م، وبعد قيام الثورة اليمنية ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، كانت الصين من أُول الدول التي اعترفت بالنظام الجمهوري وأقامت معها علاقات ثنائية مبنية على حرية الطرف الآخر وعدم التدخل في شؤونه الداخلية وبدأت تستقبل الوفود الرسمية اليمنية.

تبادل الزيارات

منذ اللحظة الأولى لبدء العلاقات اليمنية الصينية حرص البلدان الصديقان على توسيع وتطوير علاقات الصداقة والتعاون بينهما ومن ذلك تبادل الزيارات الرسمية رفيعة المستوى بين مسئولي البلدين وبصورة مستمرة، ففي الأول من يونيو عام ١٩٦٤م قام الرئيس عبدالله السلال بأول زيارة رسمية يقوم بها مسؤول يمني بعد قيام الثورة السبتمبرية الخالدة إلى جمهورية الصين الشعبية وأثناء تلك الزيارة تم التوقيع بين البلدين على عدد من البروتوكولات الثقافية والاقتصادية والتقنية وقدمت الصين لليمن حينها قرضاً تنموياً قيمته عشرة ملايين جنيه إسترليني، كما فتحت الحكومة الصينية أبواب معاهدها وكلياتها العلمية للطلاب اليمنيين.

وفي فبراير عام ١٩٦٧م أوفدت اليمن أول سفير لها لدى بكين وبعد أن فتحت السفارة اليمنية في بكين أوفدت صنعاء عدداً من الوفود السياسية والاقتصادية والثقافية والبرلمانية وغيرها لإجراء مزيد من المفاوضات وبحث إمكانية الحصول على عدد من المشاريع التنموية من جمهوريّة الصين الشعبية، وفي سبتمبر عام ١٩٦٨م كان أول وفد رسمي من جنوب اليمن يزور بكين، وفي يوليو عام ١٩٦٩م، قامت الصين بافتتاح سفارة لها في عدن، وفي أغسطس عام ١٩٧٠م قام الرئيس سالم ربيع علي بزيارة رسمية للصين وأثناء الزيارة حصلت اليمن على قرض جديد قيمته (٤٣) مليون دولار حيث كانت قد حصلت على قرض قبله في سبتمبر ١٩٦٨م قيمته (١٢) مليون دولار ومن دون فوائد، وفي يوليو عام ١٩٧٢م قام الأخ/ محسن العيني رئيس الوزراء في شمال اليمن آنذاك بزيارة رسمية إلى الصين، وقد تم خلال الزيارة التوقيع على عدد من الاتفاقيات وقدمت الصين لليمن حينها قرضاً مالياً جديداً دون فوائد قيمته (٨,٥) ملايين جنيه أسترليني، وفي نوفمبر عام ١٩٧٤م قام عبد الفتاح إسماعيل بزيارة رسمية إلى بكين، وفي ديسمبر عام ١٩٧٦م قام الرئيس المقدم إبراهيم الحمدي بزيارة رسمية إلى الصين، وفي أبريل عام ١٩٧٨م قام الرئيس سالم ربيع علي بزيارة ثانية إلى جمهورية الصين، وفي ديسمبر عام ١٩٧٨م قام الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بأول زيارة رسمية له إلى بكين تلبية للدعوة الموجهة إليه من نظيره الصيني، وفي عام ١٩٨٠م قام الرئيس علي ناصر محمد بزيارة رسمية إلى بكين وخلال تلك الزيارة قدمت الصين لليمن دعماً تنموياً مقداره (٨٤) مليون دولار، وفي مارس عام ١٩٨٧م تم التوقيع في بكين على اتفاقية تأسيس اللجنة اليمنية الصينية المشتركة للتعاون التجاري والفني والاقتصادي، وفي فبراير ١٩٩٨م، قام الرئيس/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بزيارته الثانية إلى جمهورية الصين الشعبية حيث أطلع خلالها على التجربة الصينية الرائدة في المجال التنموي ووقع الجانبان على ثمان اتفاقيات شملت الجوانب الاقتصادية والثقافية والفنية والعسكرية إضافة إلى تقديم الحكومة الصينية لليمن مساعدة مالية بمبلغ (٢٠) مليون يوان صيني، وفي مارس عام ١٩٩٩م، قام الأخ/ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية بزيارة رسمية إلى الصين هدفت إلى متابعة نتائج زيارة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح التي قام بها عام ١٩٩٨م وتمّ خلال تلك الزيارة الوقوف عند مستوى تنفيذ بنود الاتفاقيات الموقعة بين اليمن والصين والسبل الكفيلة بتنفيذ ما تبقى منها، وكذا دراسة إمكانية التعاون في مجالات الغاز الطبيعي والصيد السمكي وتعليب الأسماك وإنشاء شركة مشتركة لصناعة الغزل والنسيج وصناعة الاسمنت.. وفي ديسمبر عام ٢٠٠٢م قام الدكتور أبوبكر القربي وزير الخارجية على رأس وفد يمني بزيارة إلى جمهورية الصين الشعبية وقد شكلت تلك الزيارة أهمية كبيرة من حيث التأكيد على استمرارية التواصل بين البلدين على مستوى رفيع وهو ما يؤدي إلى تعزيز وتطوير علاقات الصداقة والتفاهم والتنسيق القائم بين اليمن والصين، كما أنّها قد خرجت بنتائج مهمة ومثمرة سواء على الصعيد السياسي والدبلوماسي أو على الصعيد الاقتصادي.

وهناك العديد من الزيارات الرسمية التي قام بها مسئولون يمنيون سواء بزيارات حكومية أو حزبية أو برلمانية أو تجارية إلى الصين والتي لا يتسع المجال هنا لذكرها.

ومن ناحيتها أرسلت الحكومة الصينية ومؤسساتها الرسمية عدد من الوفود الرسمية والفنية والتجارية إلى صنعاء لبحث مجالات التعاون المشترك ومجالات مساهمة الصين والاطلاع على مختلف المشاريع التنموية التي تنفذها أو تمولها الصين في بلادنا.

ففي عام ١٩٨٩م قام وزير خارجية الصين بزيارة رسمية إلى اليمن بحث خلالها مع القيادة اليمنية ووزارة خارجيتها الموضوعات الثنائية ذات الاهتمام المشترك.

وفي عام ١٩٩٠ كانت الصين من أُول الدول التي أيدت قيام الجمهورية اليمنية، كما أنّها في صيف عام ١٩٩٤م قد أعربت عن رفضها للمحاولة الانفصالية وطالب مندوبها الدائم في مجلس الأمن إيقاف الحرب الانفصالية وإعادة الأمن والاستقرار إلى اليمن، وفي مايو عام ٢٠٠٠م شاركت الصين بوفد رسمي رفيع المستوى في الاحتفال الذي أقامته بلادنا بمناسبة الذكرى العاشرة للوحدة اليمنية، كما شارك الوفد الرسمي في مراسم افتتاح جسر الصداقة اليمنية الصينية في العاصمة صنعاء الذي ساهمت الصين في تشييده والذي بلغت كلفته (٣) ملايين دولار.

الاتفاقيات والبروتوكولات الموقعة بين البلدين

لقد شهدت المرحلة الماضية من تاريخ العلاقات اليمنية الصينية توقيع العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات والمحاضر والبرامج التنفيذية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية والفنية والتنموية والثقافية وغيرها من المجالات الأخرى، وفيما يلي عرض لأهم وأبرز الاتفاقيات والبروتوكولات والمحاضر والبرامج التنفيذية الموقعة بين البلدين الصديقين خلال المرحلة الماضية وذلك على النحو الآتي :

في ١٩٥٨/١/١٣م تمّ التوقيع في بكين على اتفاقية التعاون العلمي والفني والثقافي وكذا التوقيع على معاهد تجارية بين البلدين.

في ١٩٥٩/١/٢٣م تمّ التوقيع في مدينة تعز على بروتوكول طريق صنعاء الحديدة.

في ١٩٦٤/٦/١٢م تم التوقيع في بكين على معاهدة صداقة بين البلدين.

في ١٩٦٤/٦/١٢م تم التوقيع في بكين على محضر محادثات.

في ١٩٨٧/٩/١٢م تمّ التوقيع في صنعاء على محضر مفاوضات.

في ١٩٨٧/٩/١٨م تمّ التوقيع في بكين على مذكرة تفاهم (تربية وتعليم).

في ١٩٨٧/١١/٣٠م تمّ التوقيع في صنعاء على بروتوكول تعاون رياضي.

في ١٩٨٧/١٢/٢٦م تمّ التوقيع في بكين على بيان مشترك أثناء زيارة الرئيس علي عبدالله صالح إلى الصين.

في ١٩٨٨/٦/١٣م تمّ التوقيع في عدن على محضر الدورة الأولى للجنة اليمنية الصينية المشتركة.

في ١٩٨٨/١٢/١٢م تمّ التوقيع في صنعاء على محضر محادثات.

في ١٩٨٩/٨/٣٠م تمّ التوقيع في بكين على محضر محادثات.

في ١٩٨٩/١٠/١٦م تمّ التوقيع في بكين على اتفاقية إنشاء سد ريعان.

في ١٩٩١/١٠/٣م تمّ التوقيع في صنعاء على اتفاقية تعاون اقتصادي وفني.

في ١٩٩٢/٦/١م تمّ التوقيع في بكين على محضر الدورة الثالثة للجنة اليمنية الصينية المشتركة.

في ١٩٩٢/١٠/٨م تمّ التوقيع في صنعاء على اتفاقية تعاون اقتصادي وفني.

في ١٩٩٣/١٢/٧م تمّ التوقيع في بكين على محضر المباحثات للوفد الاقتصادي والفني.

في ١٩٩٤/٤/١٦م تمّ التوقيع في صنعاء على البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال الثقافة والإعلام للأعوام ٩٤ - ١٩٩٦م.

في ١٩٩٥/٣/٢٠م تمّ التوقيع في بكين على اتفاقية التعاون السمكي.

في ١٩٩٥/١٠/١٥م تمّ التوقيع في صنعاء على البرنامج التربوي والتعليمي للأعوام ١٩٩٥/ ١٩٩٧م.

في ١٩٩٦/٥/١٦م تمّ التوقيع في صنعاء على اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني.

في ١٩٩٦/٥/١٦م تمّ التوقيع في صنعاء على مذكرات التفاهم في مجال النفط والغاز.

في ١٩٩٦/٦/٢٤م تمّ التوقيع في صنعاء على محضر الدورة الرابعة للجنة اليمنية الصينية المشتركة.

في ١٩٩٦/٦/٢٤م تمّ التوقيع في صنعاء على اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني.

في ١٩٩٦/٦/٢٤م تمّ التوقيع في صنعاء على اتفاقية لدراسة تنفيذ جسر الصداقة - صنعاء.

في ١٩٩٧/١٠/٢٣م تمّ التوقيع في صنعاء على محضر مباحثات التعاون الصحي.

في ١٩٩٧/١٠/٢٣م تمّ التوقيع في صنعاء على اتفاقية التعاون الصحي.

وخلال السنوات العشر الماضية ومنذ الزيارة الثانية التي قام بها فخامة الأخ الرئيس/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية إلى جمهورية الصين الشعبية وحتى يومنا هذا وقعت حكومتا البلدين عشرات الاتفاقيات والبروتوكولات والمحاضر والبرامج التنفيذية في مختلف المجالات سواء خلال زيارة رئيس الجمهورية إلى الصين في فبراير ١٩٩٨م أو الزيارات الرسمية التي تلتها من قبل نائب رئيس الجمهورية ووزير الخارجية وغيرهم من الوزراء والمسئولين اليمنيين أو خلال اجتماعات اللجنة اليمنية الصينية المشتركة للتعاون في دورتها الخامسة المنعقد في بكين في أغسطس ٢٠٠١م أو في دورتها السادسة المنعقدة في صنعاء في ديسمبر ٢٠٠٣م وغيرها من المناسبات التي وقعت خلالها العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات بين البلدين الصديقين والتي لا يتسع المجال هنا لذكرها.

اجتماعات اللجنة اليمنية الصينية المشتركة

انطلاقاً من روابط الصداقة الحميمية بين الحكومة اليمنية والحكومة الصينية ورغبة منهما في توثيق أواصر الصداقة بين شعبي البلدين من خلال تنمية التعاون الاقتصادي والفني والتجاري وقعت حكومتا البلدين في ١٥ مارس ١٩٨٧م بالعاصمة الصينية بكين على اتفاقية تأسيس اللجنة اليمنية الصينية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري.. ومنذ توقيع تلك الاتفاقية عقدت اللجنة اليمنية الصينية المشتركة للتعاون ست دورات اعتيادية لها في عدن وبكين وصنعاء حيث انعقدت الدورة الأولى للجنة المشتركة في عدن في ١٩٨٨/٦/١٣م والدورة الثانية انعقدت أيضاً في مدينة عدن في ١٩٨٩/٨/٣٠م أما الدورة الثالثة للجنة المشتركة فقد انعقدت هذه المرة في بكين في ١٩٩٢/٦/١م فيما انعقدت الدورة الرابعة للجنة المشتركة للتعاون في صنعاء في الفترة من ٢١ - ٢٤ يونيو ١٩٩٦م.

أما الدورة الخامسة لهذه اللجنة فقد انعقدت في بكين في الفترة من ٢٥ - ٢٧ أغسطس ٢٠٠١م وقد شكلت تلك الدورة بما تمخض عنها من نتائج دفعة قوية نحو مزيد من تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين فبدءاً من هذه الدورة تمّ رفع مستوى اللجنة المشتركة إلى مستوى وزاري بعد أن كانت تعقد على مستوى نائب وزير، أما الدورة السادسة للجنة المشتركة فقد انعقدت في صنعاء في الفترة من ١٧ إلى ٢١ ديسمبر ٢٠٠٣م وكانت هذه الدورة أيضاً دورة مهمة لتعزيز علاقات التعاون بين البلدين في مختلف المجالات.

حجم التبادل التجاري بين اليمن والصين

نظراً للتطور الكبير الذي شهدته العلاقات اليمنية الصينية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاستثمارية الثقافية والفنية وغيرها من المجالات الأخرى لاسيما المجال التجاري الذي شهد هو الآخر تطوراً كبيراً ونمواً متسارعاً خصوصاً خلال السنوات الأخيرة حيث أصبحت اليمن إحدى الشركاء التجاريين المهمين للصين وأصبحت الصين تحتل المرتبة الأولى من بين أهم عشرين دولة مستوردة من الجمهورية اليمنية.. ولمزيد من التوضيح ولتسليط الضوء على التطور الكبير الذي شهدتها العلاقات التجارية اليمنية الصينية خلال السنوات الأخيرة سنستعرض فيما يلي حجم التبادل التجاري لليمن مع جمهورية الصين الصديقة للأعوام ١٩٩٩ - ٢٠٠٤م :

«راجع الجدول »

تعتبر الصين الشريك التجاري الأول لليمن من حيث حجم التبادل التجاري الذي وصل إلى أعلى مستوى له العام 2004م وبمعدل 17.6٪ من حجم التبادل التجاري لليمن مع العالم

ومن خلال هذا الجدول يتبيّن لنا الآتي

١ - ارتفاع الواردات السلعية من الصين من (٩,٢٢٩) مليار ريال عام ٩٩م إلى (٤٧,١٧٨) مليار ريال للعام ٢٠٠٤م وبزيادة قدرها (٣٧,٩٥٢) مليار ريال يمني بمعدل زيادة قدرها (٤١١,٣٪) وبمتوسط زيادة سنوية قدرها (٦٨,٥٪).

٢ - ارتفاع الصادرات السلعية إلى الصين بين (١٠٧,٩٣٦) مليار ريال عام ٩٩م إلى (٢٦١,١٣) مليار ريال عام ٢٠٠٤م وبزيادة قدرها (١٠٨,٠٧٧) مليار ريال، وبمعدل زيادة قدرها (١٠٠٪) وبمتوسط زيادة سنوية قدرها (١٦,٦٪).

٣ - زيادة حجم التبادل التجاري مع الصين من (١١٧,١٦٢) مليار ريال عام ٩٩م إلى (٢٦٣,١٩١) مليار ريال للعام ٢٠٠٤م وبزيادة قدرها ((١٤٦,٠٢٩) مليار ريال يمني، وبمعدل زيادة قدرها (١٢٤٪) ومتوسط زيادة سنوية قدرها (٢٠,٧٪).

٤ - تعتبر الصين الشريك التجاري الأول لليمن من حيث حجم التبادل التجاري والذي وصل إلى أعلى مستوى له للعام ٢٠٠٤م وبمعدل (١٧,٦٪)، من حجم التبادل التجاري لليمن مع العالم وذلك بسبب زيادة كل من الواردات السلعية اليمنية من الصين وتركز الصادرات النفطية اليمنية وفي عدد من دول جنوب شرق آسيا وعلى رأسها الصين.

٥ - ضعف الصادرات اليمنية غير النفطية إلى الصين وتركزها في الصادرات السمكية على الرغم من تراجع الصادرات السمكية إلى الصين في السنوات الأخيرة، وهذا في ظل وجود فرص كبيرة للصادرات اليمنية من الأسماك والسلع الزراعية والاستخراجية من الرخام والجرانيت.. الخ إلى الصين.

٦ - الميزان التجاري لليمن مع الصين لمصالح اليمن بسبب تركيز الصادرات النفطية اليمنية على السوق الصيني بما يشكل (٢٩,٥١٪) للعام ٢٠٠٤م.

الأعوام	الواردات	الصادرات المحلية	إعادة التصدير	إجمالي الصادرات	الميزان التجاري	حجم التبادل التجاري
١٩٩٩م	٩٢٢٦,٤	١٠٧٩٢٤,٨	١١,٦	١٠٧٩٣٦,٤	+ ٩٨٧١٠,٠	١١٧١٦٢,٨
٢٠٠٠م	١٣١٧٩,٨	١٢٥١٩٧,٣	٢٢,٤	١٢٥٢١٩,٧	+ ١١٢٠٣٩,٩	١٣٨٣٩٩,٥
٢٠٠١م	١٦٥٣٣,٤	٥٤٢٨٨,٤	٧٦,٧	٥٤٣٦٥,١	+ ٣٧٨٣١,٧	٧٠٨٩٨,٥
٢٠٠٢م	٣٠٣٩٧,١	٨٧٨٣٠,١	٣٦٠,٥	٨٨١٩٠,٦	+ ٥٧٧٩٣,٥	١١٨٥٨٧,٧
٢٠٠٣م	٣٦٤٣١,٠	٢١٣٢٩٥,٤	٤١,٩	٢١٣٣٣٧,٣	+ ١٧٦٩٠٦,٣	٢٤٩٧٦٨,٣
٢٠٠٤م	٤٧١٧٨,٩	٢١٥٩٢٦,٣	٨٧,٠	٢١٦٠١٣,٩	+ ١٦٨٨٣٥,٠	٢٦٣١٩١,٠

■ لمصدر الجهاز المركزي للإحصاء ■القيمة بالمليون ريال